30 سبتمبر 2012

صاحب السعادة، سيدي/سيدتي

يسعدني أن ابعث اليكم "رسالة السفير" لهذا الشهر

قضية تاكيشيما

[موقف اليابان بخصوص تاكيشيما]

- في ضوء الحقائق التاريخية وبناء على القانون الدولي، فإن تاكيشيما جزء متأصل لا يتجزأ من الأرض اليابانية. يوجد هناك نزاع حدودي مع كوريا الجنوبية حول تاكيشيما ووضع الرئيس (لي) قدمه على تاكيشيما بطريقة غير قانونية. موقف اليابان هو أنه ينبغي علينا تسوية النزاع الإقليمي بطريقة هادئة وعادلة وسلمية على أساس القانون الدولي.

- بناء على الصورة المذكورة أعلاه، في 21 أغسطس، تقدمت اليابان رسميا باقتراح دبلوماسي الى كوريا الجنوبية للبدء بإجراءات امام محكمة العدل الدولية من خلال اتفاق بين البلدين واقترحت التوافق على أساس "تبادل المذكرات بمثابة اتفاق بين البلدين بشأن تسوية النزاعات" فيما يتعلق بالنزاع حول السيادة على تاكيشيما لحلها بطريقة هادئة وعادلة على اساس القانون الدولي. ولكن، في 30 أغسطس ردت حكومة كوريا الجنوبية من خلال مذكرة بأنها لم تقبل عرضنا.

- إن جمهورية كوريا عضو هام في المجتمع الدولي، وتدعم سيادة القانون في المجتمع الدولي بأكمله من خلال أنشطتها في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، وضعت جمهورية كوريا نفسها تحت العبارة المروجة ''Global Korea'' (كوريا العالمية). في ضوء هذا كانت تأمل اليابان أن تقبل جمهورية كوريا اقتراحنا وأن تعرض مزاعمها في محكمة العدل الدولية بصورة منصفة ولا

لبس فيها، إذا كانت تؤمن حقا في مطالبتها بالجزر. ولذلك، فإن رد جمهورية كوريا التي لم تشر إلى أي اقتراح مضاد ومحدد لتسوية قضية تاكيشيما أمر مخيب للآمال للغاية.

- إن حكومة اليابان مواصلة اتخاذ التدابير المناسبة بغية تسوية القضية وفقا للقانون الدولي بطريقة هادئة و سلمية، بما في ذلك تدابير مثل تقديم النزاع إلى محكمة العدل الدولية بشكل أحادي.

- أفضل طريقة للتعامل مع نزاع دولي، في ضوء "القانون والعدالة" للمجتمع الدولي، هي مناقشته أمام محكمة العدل الدولية وحله نهائيا. إن حكومة اليابان ستواصل ايراد الحجج بشدة إلى جمهورية كوريا بأن تسوية هذا النزاع على أساس القانون الدولي تظل جادة الصواب.

- في حين أن اليابان قد بذلت جهودا في الآونة الأخيرة في إقامة علاقة مستقبلية مع جمهورية كوريا في مختلف المستويات، قام الرئيس (لي) بوضع قدمه على تاكيشيما في 10 أغسطس بصورة غير قانونية، الأمر الذي أفسد العلاقات الثنائية بشكل واضح. وتأمل اليابان أن كوريا الجنوبية سوف تستجيب بصدق إلى حسن نوايا اليابان في صداقة الجوار.

[حقائق تاريخية]

- تؤكد وثائق تاريخية متعددة أن اليابان أقامت سيادتها على تاكيشيما بحلول منتصف القرن السابع عشر على الأقل. من ناحية أخرى ليس هناك دليل أن كوريا كانت لديها السيطرة على تاكيشيما قبل قيام اليابان بإقامة سيادتها الإقليمية عليها. على سبيل المثال، تدعي جمهورية كوريا أن جزيرة أوسان، التي وصفتها النصوص الكورية القديمة بـ " Sinjeung Dong Yeoji Seungnam (طبعة منقحة من المسح الاضافي لجغرافية كوريا: 1531)،" هي تاكيشيما اليوم. ومع ذلك، في خريطة " Yeoji Sinjeung Seungnam دونغ (طبعة منقحة من المسح الاضافي لجغرافية كوريا)" (مرفق) تقع جزيرة أوسان الى **الغرب** من جزيرة اوتسيورو. ولكن، في الواقع تقع جزيرة تاكيشيما إلى **الشرق** من جزيرة اوتسوريو. وهذا يدل بوضوح على أن جزيرة أوسان ليست جزيرة تاكيشيما اليوم.

- في يناير 1905، أتخذ مجلس وزراء حكومتنا قرارا لدمج تاكيشيما في محافظة شيماني، مؤكدا بذلك عزم اليابان في المطالبة بالسيادة على تاكيشيما. في وقت لاحق، عند صياغة معاهدة سان فرانسيسكو للسلام، قدمت جمهورية كوريا طلبا إلى الولايات المتحدة لضم تاكيشيما الى الأراضي التي على اليابان التخلي عنها. رفضت الولايات المتحدة هذا الطلب، معربة بذلك عن موقفها بأن تاكيشيما جزء لا يتجزأ من أراضي اليابان. هذا الموقف ايضا تؤكده حقيقة الأمر أنه تم تخصيص تاكاشيما كموقع للتدريب بالقذائف للقوات الأمريكية في اليابان في وقت لاحق في عام 1952 من خلال اتفاقية ثنائية بموجب معاهدة الأمن بين اليابان والولايات المتحدة.

- في ضوء الحقائق التاريخية وعلى أساس القانون الدولي، فإن تاكيشيما جزء متأصل ولا يتجزأ من الأراضي اليابانية. ومع ذلك، في عام 1952، قامت جمهورية كوريا احاديا بإعلان حدود مصطنعة تشمل تاكيشيما (التي وصفتها بـ"خط سينغمان ري") في مخالفة واضحة للقانون الدولي، وجمهورية كوريا تحتل تاكيشيما بصورة غير قانونية حتى اليوم. وخلال الـ 13 سنة بعد إقامة "خط سينغمان ري" وحتى تم إلغاءه بموجب الاتفاق الياباني-الكوري حول مصائد الأسماك، فقد تم ضبط العديد من قوارب الصيد اليابانية واعتقل العديد من الصيادين اليابانيين، مما تسبب في خسائر فادحة.

- على الرغم من أن اليابان اقترحت الى جمهورية كوريا أن تحال مسألة سيادة تاكيشيما إلى محكمة العدل الدولية في عام 1962، 1954 و 2012، إلا أن جمهورية كوريا رفضت تلك المقترحات. وفي سياق مماثل، في 17 أغسطس، أرسل رئيس الوزراء الياباني(نودا) رسالة إلى الرئيس (لي) فيما يتعلق بمسألة تاكيشيما. ومع ذلك، فإن الجانب الكوري لم يتسلمها لأنها تحتوي على كلمة "تاكيشيما"، وأعادها، والذي ما كان ينبغي القيام به وفقا للممارسات الدبلوماسية. إنه رد فعل مألوف أن يتم تحديد مزاعم الجانب الكوري بشكل منصف وجلي في شكل رد إذا كان هناك أي محتوى لا تقبله جمهورية كوريا في الرسالة. وهكذا، فإن حقيقة الامر أن جمهورية كوريا رفضت إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية ثلاث مرات وكذلك حقيقة الامر أن جمهورية كوريا أعادت الرسالة بين زعيمي الدولتين لأنها احتوت على كلمة "تاكيشيما" تشير إلى أن جمهورية كوريا ليس لديها ثقة في سيادة تاكيشيما.

(لمزيد من التفاصيل حول الوقائع وموقف اليابان، يرجى الرجوع إلى الموقع التالي على شبكة الإنترنت:
(http:llwww.mofa.go.jp/region/asia-paci/takeshima/

ميتسونوري نامبا

سفير فوق العادة ومفوض لليابان لدى الجمهورية اليمنية